

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

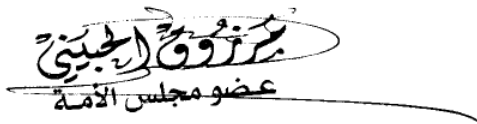
السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل البند الثاني من المادة (٢٤٦) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

مرزوق فالح الحبيني



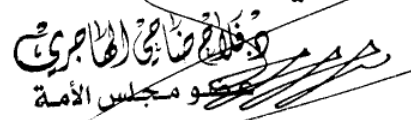
عضو مجلس الأمة

حمد محمد المدلج



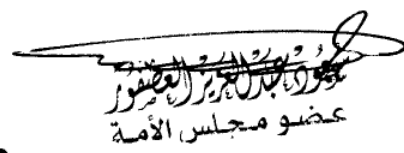
عضو مجلس الأمة

د. فلاح ضاحي الهاجري



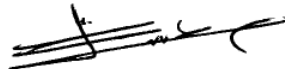
عضو مجلس الأمة

سعود عبدالعزيز العصفور



عضو مجلس الأمة

عبدالله فهاد العنزي



عضو مجلس الأمة

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال



٢٠٢٢

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل البند الثاني من المادة (٢٤٦) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠
بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند الثاني من المادة (٢٤٦) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي:
 " أن يكون قد مضى من تاريخ تمام التنفيذ أو صدور العفو أو انقضاء مدة التقادم سنتان بالنسبة إلى عقوبة الحبس الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات، وسنة بالنسبة إلى العقوبة التي لا تزيد على ذلك أو عقوبة الغرامة "

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
 نواف الأحمد الصباح

وضعه بعد فضاء العهوبه المحكوم بها فترة زمنية يرافق فيها سلوكه ويحرم خلالها من رد
اعتباره وهو ما يمثل انتقاصاً للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للفرد، حيث تنص المادة
(٢٩) من الدستور الكويتي على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى
القانون في الحقوق والواجبات العامة، كذلك نصت المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان
دون أي تمييز.

وعلى ضوء ما تقدم من مبادئ مستقرة في الدستور والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان وما
يمثلانه من قيد على السلطة التشريعية أو التنفيذية يمنعها من المساس بأي حق من الحقوق
المقررة للفرد، لزم الأمر إلى تدخل المشرع لتعديل بعض أحكام المواد في القانون، وهو ما
دعا إلى إجراء هذا التعديل على المادة (٢٤٦) على النحو الآتي: "أن يكون قد مضى من
تاريخ تمام التنفيذ أو صدور العفو أو انقضاء مدة التقادم سنتان بالنسبة إلى عقوبة الحبس



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الذي تزيد مدته على ثلاث سنوات، وسنة بالنسبة إلى العقوبة التي لا تزيد على ذلك أو عقوبة الغرامة".

الفصل التشريعي السابع عشر دور الاعداد الاول

٤١٢